الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى
الجلسة ١٧
الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين اردنيشولون . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دي إيكازا (المكسيك)

بنود جدول الأعمال من ٥٧ الى ٨١ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو رئيس المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

السيد مولاندر (السويد)، رئيس المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدين بالعرفان للجنة الأولى على إعطائي هذه الفرصة لأقدم تقريرا عن المؤتمر الاستعراض لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

افتتح المؤتمر الاستعراضي في فيينا يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد بتوافق الآراء البروتوكول الرابع الخاص بأسلحة الليزر المسببة للعمى، والذي سيرفق بالاتفاقية. بيد أن المؤتمر لم يتمكن من إنجاز مهمته الرئيسية الأخرى، وهي تنقيح البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام البرية والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة، وقرر بالتالي تعليق أعماله، ثم مواصلتها في دورتين مستأنفتين تعقدان في جنيف من ١٥ الى ١٩ كانون الثاني/يناير، ومن ٢٢ نيسان/أبريل الى ٣ أيار/مايو من عام ١٩٩٦.

اسمحوا لي أن أتناول أولا الإنجاز بل النجاح العظيم للمؤتمر الاستعراضي ألا وهو اعتماد البروتوكول الرابع الذي يحظر أسلحة الليزر المسببة للعمى الوارد في الوثيقة CCW/CONF.1/7. ويحظر البروتوكول الجديد استخدام أسلحة الليزر المصممة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86598
9586598

خصيصا لإحداث العمى الدائم، كما يحظر نقل مثل هذه الأسلحة إلى أي دولة أو كيان ليست له صفة الدولة. ويحدد أيضا كل الاحتياطات العملية التي ينبغي اتخاذها بما في ذلك التدريب من أجل تفادي العمى باعتباره أثرا جانبيا أو عارضا للاستخدامات العسكرية المشروعة لنظم الليزر التي لا يشملها الحظر. ولأغراض البروتوكول فإنه يعطي تعريفا للعمى.

وإن اعتماد المؤتمر الاستعراضي لهذا البروتوكول حـــدث مشهود في تطوير القانون الإنساني الدولي. ففي كثيـــر من الحالات لا تستجيب الحكومات إلا عندما يجـــري وزع أو استعمال سلاح بعينه أو في الواقع عندما يساء استعماله. ومن منطلق أسلوب رد الفعل هذا وضعت ضوابط بشأن الأسلحة الحارقة. ومرة أخرى، وكرد فعل للكارثة العالمية المتمثلة في الألغام البرية، نحاول الآن تعزيز الضوابط بشأن الألغام البرية. ويوضح البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر التي تسبب العمى أن من الممكن أن نحظر سلفا تطوير سلاح قبل وزعه على نطاق واسع، الأمر الذي ينقذ الجنود والمدنيين على السواء من فظائع جديدة.

أود أن أقول عبارة واحدة نيابة عن بلدي؛ إن السويد تعتبر حظر أسلحة الليزر التي تسبب العمى إنجازا كبيرا جدا، وقد كررت دعوتها لمثل هذا الحظر في هذه اللجنة على مدى ما يقرب من عشر سنوات. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا للجنة الصليب الأحمر الدولية على دعمها المستمر والخلاق في هذا المسعى، وعلى وجه الخصوص أود أن أشكر السفير الألماني ولفغانغ هوفمان الذي تسنى بفضل قيادته الماهرة والمتفانية والصدوقة للجنة الثالثة الرئيسية للمؤتمر إنجاز هذا العمل بنجاح.

وعلى أساس مسودة النص التي أعدها الرئيس، بذل المؤتمر الاستعراضي جهودا كبيرة للوصول إلى نتيجة حول تنقيح البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام البرية والفخاخ المتفجرة وأجهزة أخرى. وتم إحراز تقدم هام في عدد من المجالات. ونحن على وشك الوصول إلى اتفاق نهائي حول قضايا مثل توسيع نطاق التطبيق ليشمل الصراعات التي ليس لها طابع دولي، وحول قيود عامة أكثر شدة ووضوحا بشأن الاستخدام، والتعاون والمساعدة التكنولوجيين، وتوفير حماية أكبر لبعثات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والبعثات الإنسانية، والاستعراضات الدولية لتنفيذ الاتفاقية. وهذه كلها خطوات هامة وضرورية إلى الأمام، سواء من حيث البروتوكول المتعلق بالألغام البرية في حد ذاته أو فيما يتعلق بتطوير القانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أشكر رئيس اللجنة الثانية الرئيسية للمؤتمر السفير الكوبـــي جورجـــي موراليس الذي ساعد على تحقيق الكثير من هذه النتائج بفضل نشاطه وهمته.

وتم إحراز التقدم على الرغم من الخلافات الهامة المستمرة حول مسألة الألغام البرية الأساسية، وعلى وجه الخصوص الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذه الخلافات ترجع إلى عدد من العوامل. ففي حين تنظر بعض البلدان إلى الألغام البرية المضادة للأفراد باعتبارها عشوائيـــة في جوهرها وبالتالي غير مشروعة بطبيعتها، ينظر إليها آخرون باعتبارها أسلحة ضرورية ومشروعة للدفاع عن النفس. وبالنسبة للكثير من البلدان تؤدي الألغام البرية دورا هامشيا في تخطيط الدفاع: وبالنسبة لبلدان أخرى فإنها تسهم مساهمة رئيسية في الدفاع عن الأراضي. فالبعض يعيشون وراء حدود آمنة والآخرون لا يعيشون وراء حدود آمنة. وتختلف المخزونات من الألغام البرية من حيث محتواها المعدني وانفجارها وصلاحيتها. كما تختلف من حيث أساليب استخدامها وآثار المناخ على عمرها وما إلى ذلك.

ومن المنطقي أن تسعى الحكومات إلى صياغة قواعد جديدة للبروتوكول تنطوي على أقل تعقيدات بالنسبة لمخزوناتها واستخداماتها. لكن لو أن البروتوكول المنقح أراد أن يأخذ بعين الاعتبار مواصفات كل مخزون من مخزونات الألغام البرية على حدة فإن النتيجة النهائية ستؤدي إلى إعداد بروتوكول أضعف من البروتوكول الموجود لدينا الآن.

ولا يمكن توجيه اللوم إلى دولة بمفردها أو مجموعة بعينها من الدول على عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي من إنهاء عمله في حدود الإطار الزمني المتوقع. ولنفس السبب فإن كل الوفود تتشاطر المسؤولية عن عدم كفاية العمل التحضيري. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في كم المقترحات الجديدة بل في الواقع المواقف الجديدة، التي لم تكشف عنها الحكومات خلال العملية التحضيرية.

لذلك من الأهمية القصوى أن تمعن الحكومات النظر في التفاهمات والأفكار الجديدة المتحصلة خلال المناقشات الفنية في فيينا، وحتى تتمكن من استئناف

المفاوضات بقصد الوصول إلى قواعد أدق عمليا بشأن مواصفات واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذا سيتطلب توفر الاستعداد لدى جميع الأطراف لبذل بعض التضحيات الحقيقية القصيرة الأمد على الأقل من الناحية الاقتصادية. لكن ينبغي أيضا أن ندرك أن التقدم في هذا المجال، مهما كان متواضعا، إنما ينطوي على تعقيدات عسكرية وفنية واقتصادية بالغـــة بالنسبة للبلدان فرادى. وهذه التعقيدات غالبا ما تقلل من شأنها وسائط الإعلام وأوساط المنظمات غير الحكومية. ويحدوني وطيد الأمل أن تتمكن الدورة المستأنفة في كانون الثاني/يناير من التركيز التام على بعض هذه القضايا الفنية.

إن الاتفاق على المفاهيم والمواقف التي أحرزناها في فيينا ينبغي أن يتطور ليصبح اتفاقا على مواصفات وطرق كشف جديدة لجميع الألغام البرية المضادة للأفراد، وكذلك على معايير التدمير الذاتي أو الإبطال الذاتي أو الإتلاف الذاتي للألغام المضادة للأفراد المستخدمة خارج المناطق المسيجة التي تخضع لمراقبة الدوريات وبالنسبة للألغام التي تفجر عن بعد. وهذا سيمهد السبيل لمفاوضات نهائية ناجحة بشأن كل العناصر خلال المرحلة الأخيرة من المؤتمر في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وسأكون في نيويورك تحت تصرف الوفود المهتمة لإجراء مشاورات خلال الأيام القليلة القادمة. كما أنني على استعداد للاتصال بأي وفد في أي وقت وفي أي مكان، في غضون الفترة من الآن وحتى الدورة المستأنفة.

وختاما أود أن أؤكد أنه لا يوجد ما يبرر الشعور بالإحباط من تمديد عملية المفاوضات. نحن هنا تحت ضغط شديد من الرأي العام لتحقيق نتيجة ملموسة. كما أننا نعلم أن النتيجة النهائية قد لا ترضي الرأي العام بل قد لا ترضي تفضيلاتنا. غير أننا ينبغي ألا يثنينا هذا عن تحقيق ما هو ممكن وواقعي حاليا، عارفين أن الحلول التي يتم التوصل إليها بتوافق الآراء هي وحدها دون غيرها التي سيتم التقيد بها.

وفي الوقت ذاته فإن عملية التفاوض بحد ذاتها تمثل خطوة كبيرة صوب إبقاء مسألة إساءة استخدام الألغام البرية مدرجة في جدول الأعمال الدولي. فهي تزيد من أعداد الدول الأطراف الجديدة؛ وتجلب لنا اتفاقات بالوقف الطوعي لعمليات نقل وإنتاج الألغام البرية؛ وهي بالتأكيد تعقد الحياة على المتاجرين غير الشرعيين بها، ومن المحتمل أنها تجعلنا نتقيد بالقواعد الحالية تقيدا أدق. وإنني على ثقة من أنها ستقربنا أيضا من صياغة قواعد جديدة أقوى تدرج في البروتوكول الرابع المنقح لاتفاقية الأسلحة التقليدية. وإنها في نهاية المطاف ستحقق لنا التخلص من الألغام البرية المضادة للأفراد.

السيد ريتشاردز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أتكلم باختصار تأييدا لمشروع القرار A/C.1/50/L.21 الذي عرضته ممثلة جنوب افريقيا أمس. لقد حللت في بيانها مضمون مشروع القرار وشرحت ما يكمن وراءه. ومن المحتم أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن تكون له شواغل متفاوتة بشأن مسائل نزع السلاح، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفاوضات لها صلة بالأمن. وتتمثل مهمتنا في تبديد تلك الشواغل. ويعتقد أولئك الذين يؤيدون منا نص مشروع القرار A/C.1/50/L.21 بأنه يفي بذلك الالتزام.

ولا شك في أن مؤتمر نزع السلاح يحتاج، بغية القيام بأعماله بطريقة مفيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، الى تركيز جديد وعضوية أكبر. والخطوة التي تم اقترحها قبل عامين ارجئت لفترة طويلة. والقرار الذي اتخذه المؤتمر في أيلول/سبتمبر اعتراف بأن الخطوة يجب إنجازها في المستقبل القريب جدا. وعندما يتم انجاز ذلك، فإن الفرص المتاحة أمام مؤتمر نزع السلاح للاضطلاع بدور أكثر تنوعا ونشاطا في مفاوضات الأمن ستتعزز بدرجة كبيرة. وبناء عليه، تحدوني ثقة كبيرة بالانضمام الى زميلتنا من جنوب افريقيا في أن أوصي بمشروع القرار هذا للجنة بغرض كفالة اعتماده دون تصويت.

السيد مارتينيـز - مورسيو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانيـــة): إنني أؤيد مشروع القرار A/C.1/50/L.21 بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح الذي عرضه وفد جنوب افريقيا أمس. وفي بيان سابق تناولنا فيه مسألة آلية نزع السلاح أوضح وفد بلدي الأهمية والإلحاحية الكبيرتين اللتين نعلقهما على هذا الموضوع؛ ومع ذلك، نريد أن نؤكد مجددا تأييدنا له واهتمامنا به، وأن نسجل آراءنا مرة أخرى.

إننا نؤيد بقوة أحكام الفقرة ٥ من مشروع القرار، حيث ينبغي للأعضاء الجدد، وعملا بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن يبدأوا المشاركة في الأنشطة والمفاوضات التي يجريها المؤتمر في بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩٦. ونؤيد

بقوة أيضا مبادرة ممثل المغرب، الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح.

ويأمل وفد بلدي في أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.21 دون تصويت، مثل القرار ٧٧/٤٩ باء الذي اتخذ تحت البند نفسه من جدول الأعمال في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، والذي هو بمثابة خلفية لمشروع القرار المعروض على اللجنة الآن.

السيد اسبينوسا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يتناول مشروع القرار A/C.1/50/L.21 الذي عرضه وفد جنوب افريقيا أمس، والذي يشارك وفد بلدي في تقديمه. وثمة عنصر أساسي في المفاوضات الدولية لنزع السلاح هو عمل آلية نزع السلاح أو مؤسساته. وفي هذا الصدد، يتصف توسيع مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، بأعلى أولوياته.

ومن الحيوي مشاركة أكبر عدد من البلدان التي تمثل جميع المناطق في المفاوضات الآيلة الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب واتفاقات لاحقة. ويتعين أن يقوم مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة، وفقا للمقرر الذي اتخذه في أيلول/سبتمبر، بإكمال المرحلة الأولى من توسيعه الى ٦٠ عضوا، مثلما حثت عليه الجمعية العامة في القرار ٧٧/٤٩ باء. وبتحقيق ذلك الهدف، ستكون شرعية عملية توسيع مؤتمر نزع السلاح قد ترسخت من جديد، ويمكن النظر في إضافة أعضاء جدد بطريقة دستورية ومنتظمة ودورية.

وينبغي لتوسيع مؤتمر نزع السلاح أن يمكن من إزالة العراقيل أمام برنامج العمل، وينبغي أن يسفر عن قيام علاقة عمل أفضل مع هيئة نزع السلاح ومع اللجنة الأولى، وعن إسهام مؤتمر نزع السلاح بصورة مفيدة في عمل دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.21 بتوافق الآراء.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن طاجيكستان من مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.9 المعنون "حياد تركمانستان الدائم"، الذي عرض أمس. ويسرني أن أذكر أن القيادة الطاجيكية تثمن السياسة الخارجية لتركمانستان، البلد الذي نقيم معه علاقة ودية؛ وترمي تلك السياسة الى إقامة علاقات متبادلة مفيدة مع جميع البلدان المهتمة.

والمعروف جيدا أن تركمانستان تعمل بنشاط، في جملة أمور، على تعزيز السلام والأمن في المنطقة، ضمن إطار كمنولث الدول المستقلة. ونلاحظ مع الارتياح ومع الامتنان الجهود التي يبذلها قادة تركمانستان، ولا سيما الرئيس سابارمورات نيازوف، صوب الاستئناف العاجل للحوار بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية. ونرحب بإعلان تركمانستان استعدادها للعمل بصفة مراقب، في المحادثات التي تجري بين الطاجيك، ولإبداء مساعيها الحميدة من خلال استضافة المحادثات المستمرة بين الطاجيك في عاصمتها أشخاباد.

إن جهود وإسهامات القيادة في تركمانستان صوب تحقيق تسوية للصراع الدائر بين الطاجيك تم الاعتراف بهما في بيان لرئيس مجلس الأمن مؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عندما نظر المجلس في الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية.

وبوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.9، نريد أن نسوق عددا من البراهين لصالح حياد تركمانستان الدائم. ومثلما يعلم الأعضاء، تقع تركمانستان في وسط منطقة غير مستقرة، تطوقها آسيا الوسطى والجنوبية، وبحر قزوين والقوقاز. وفي هذا الحيز بالذات لا يزال يتعين إخماد المنازعات والصراعات في فترة ما بعد الوجود السوفياتي؛ وهذه الصراعات هي موضع اهتمام الأمم المتحدة. ومع ذلك، ليست تركمانستان معنية بأي صراع من هذه الصراعات، وليست طرفا في أي تحالف أو تكتل عسكري. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تذكر أن تركمانستان اتخذت دائما موقفا بناء ومتوازنا من المسائل المتعلقة بتوسيع نطاقي بناء الثقة والأمن.

وأخيرا، إن حياد تركمانستان، مثلما نعلم جميعا، قد اعترف به عدد من الدول في المنطقة في اجتماع القمة الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي في إسلام آباد، واجتماع القمة الذي عقدته حركة عدم الانحياز في قرطاجنة.

ومع هذا الاعتراف الدولي بتركمانستان بوصفها دولة محايدة، وبما أنه لا تترتب على مشروع القرار هذا آثار مالية بالنسبة للأمم المتحدة، ترى أن بوسع تركمانستان أن تسهم إسهاما أكبر في قضية تعزيز السلام والاستقرار والتنمية والتقدم الاقتصاديين في المنطقة، الأمر الذي سيكون دون شك موضع ترحيب على الصعيد العالمي.

ونعتقد بأنه ينبغي أن يكون من الممكن اعتماد مشروع القرار A/C.1/50/L.9، بتوافق الآراء.

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شاركت بنغلاديش بسرور وارتياح كبيرين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.9، بعنوان "حياد تركمانستان الدائم"، ومن دواعي فخرنا أن نؤيد موقف تركمانستان بشأن الحياد الدائم. إن ميثاق الأمم المتحدة يوفر لكل دولة عضو الحق السيادي في تقرير وممارسة سياستها الداخلية وسياستها الخارجية المستقلتين دون تدخل خارجي، وفقا لأعراف ومبادئ القانون الدولي. وبالتالي فإنه يتيح للدول أن تستفيد من العلاقة مع البلدان في داخل مناطقها وخارجها، وفي جميع أنحاء العالم.

والتأكيد التشريعي الذي قامت به تركمانستان لمركزها الخاص بالحياد الدائم يحظى بتأييد حركة عدم الانحياز، وهذا يعني بطبيعة الحال بنغلاديش أيضا. ونحن نعتقد أن مركز الحياد الدائم لتركمانستان لا يؤثر تأثيرا عكسيا بأي حال من الأحوال على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن هذا المركز يمكن أن يسهم حقا في تحقيق مقاصد المنظمة بتعزيز السلم والأمن في المنطقة. كما أن من شأنه أن يؤكد تطلعات تركمانستان في الاستقلال الكامل والسيادة ووحدة الأراضي.

ولذلك تهنئ بنغلاديش تركمانستان على إعلانها الحياد الدائم، وتؤازرها مؤازرة خالصة.

السيد فريدغوتو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا بالأمس باهتمام كبير إلى عرض السفيرة أتاييفا لمشروع القرار A/C.1/50/L.9 بشأن مركز الحياد الدائم لتركمانستان. وايطاليا تحترم احتراما تاما رغبة تركمانستان في الإسهام بشكل بناء في صيانة السلم والأمن الدوليين على أساس مبدأ الحياد. ولهذا السبب، يعتقد وفد بلدي أن مبادرة تركمانستان تستحق النظر بأكبر قدر ممكن من العناية، وتأمل أن تسفر المشاورات الجارية بشأن مشروع القرار عن نتيجة إيجابية وعن اعتماد النص بتوافق الآراء.

السيد إسينلي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أتكلم تأييدا لمشروع القرار A/C.1/50/L.9، الذي عرضته أمس تركمانستان. وتركيا من بين مقدمي مشروع القرار هذا، وعنوانه "حياد تركمانستان الدائم"، لأننا نتفق اتفاقا تاما مع الحق السيادي لكل دولة في تقرير سياستها الخارجية بشكل مستقل وفقا لأعراف ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ترى تركيا أن مشروع القرار هذا سيسهم في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. ولذلك من المهم أن تعتمد اللجنة الأولى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. إن تأييد مشروع القرار هذا تأييدا واضحا من شأنه أن يعطي دفعة أخرى لرغبة تركمانستان المخلصة في القيام بدور نشط إيجابي في إقامة علاقات صداقة سلمية تعود بالنفع المتبادل على سائر بلدان المنطقة.

السيد بندورا (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): وفد بلدي من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.9. وأوكرانيا ملتزمة بالمبدأ الذي يقضي بأن تتاح لكل دولة الفرصة لتقرير سياستها وفقا لأعراف ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي على اقتناع بأن اتخاذ تدابير بناء ثقة وتدابير تعاون على مستوى إقليمي يعزز السلم والأمن الدوليين بشكل عام. ولذلك نؤيد تأكيد تركمانستان الصديقة لمركزها الخاص بالحياد الدائم. وننظر باهتمام إلى رغبة تركمانستان في بناء علاقات حسن جوار سليمة ليس فقط مع بلدان آسيا وإنما أيضا مع سائر الدول.

ووفقا لمشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم وتؤيد مركز تركمانستان هذا وبأن تحترم أيضا استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إن أهمية هذه المبادئ ليست محل شك، وأهميتها الثابتة أعيد تأكيدها خلال الاحتفال الذي جرى مؤخرا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ومذكورة في الإعلان الذي

أصدرته الجمعية العامة، بحضور العديد من رؤساء الدول أو الحكومات.

ونحن نرى أن نص مشروع القرار A/C.1/50/L.9 نص متوازن، ويعكس حسن نية دولة عضو في الأمم المتحدة ورغبتها في الإسهام في تعزيز السلم والاستقرار. ونحث جميع أعضاء اللجنة الأولى على الموافقة على اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

أنتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/50/L.21، الذي تؤيده أوكرانيا أيضا. لقد أكد ممثل جنوب افريقيا، عند عرضه لمشروع القرار هذا بالأمس، أهمية المقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر بشأن توسيع عضويته، والقائم على قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٩ باء. وأشكر رئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير بـــــن جلون - تويمي ممثل المغرب، وجميع الوفود الأعضاء في المؤتمر، على رغبتهم في التعاون وعلى استعدادهم للتوصل إلى حلول مرضية، الأمر الذي يسّر اتخاذ ذلك المقرر.

ووفقـــــا لمشروع القرار A/C.1/50/L.21 تدعو الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح إلى أن يقوم، عملا بمقرره، ببدء دورته لعام ١٩٩٦ بعضوية موسعة. وهذا من شأنه أن يكون تتويجا منطقيا ناجحا لجهود جميع الدول، سواء الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو التي ترغب في أن تصبح أعضاء فيه. والأعضاء الجدد من شأنهم أن يعطوا دفعة إيجابية جديدة لأعمال المؤتمر، الذي يوشك علـــــى إكمال عمله بشأن وثيقة بالغة الأهمية.

ونحن نرى أن النص يعكس بشكل كاف الحالة الراهنة بشأن هذه المسألة؛ ووفد أوكرانيا يأمل أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

السيد زين الدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يردد وفد بلدي ما قاله متكلمون سابقون ترحيبا برغبة والتزام تركمانستان بشأن القيام بدور بناء في إقامة علاقات صداقة سلمية تعود بالنفع المتبادل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي على أساس مبدأ الحياد الإيجابي. ونحن نعتقد أن ممارسة هذه السياسة ستسهم في الاستقرار في المنطقة وستمكن تركمانستان من تحقيق قدرتها الاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية الهائلة.

إن فحوى مشروع القرار A/C.1/50/L.9، الذي عرضه ممثل تركمانستان والذي يطلب إلى الدول الأعضاء أن تحتـــــرم وتؤيد مركز الحياد الدائم لتركمانستان، وأن تحترم أيضا استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. ووفد بلدي، بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار هذا، يأمل في أن يحصل على كامل تأييد اللجنة وأن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد مييـر - كلوت (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونحن أيضا استمعنا باهتمام إلى العرض الشامل الذي قدمتـــــه بالأمس الممثلة الدائمة لتركمانستان، السفيرة أتاييفا، لمشروع القرار (A/C.1/50/L.9) المتعلق بحياد تركمانستان الدائم. لقد بينت بصورة مقنعة الأهمية التي يعلقها بلدها على مشروع القرار خدمـــــة لمصلحته الخاصة ومصلحة المنطقة بأسرها. وبالمثل، أحطنا علما برد الفعل الإيجابي الذي حظي به مشروع القرار من المتكلمين السابقين في هذه اللجنة، وحسبما فهمت، من عدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى.

وتدرك الوفود أن حكومة بلدي دأبت دوما على تعليق أهمية كبرى على زيادة تبسيط وترشيد أعمال اللجنة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم سيدي نائب الرئيس، وأشكر من خلالكم سفير منغوليا، على النتائج الهامة جدا التي أمكن تحقيقها في هذا الصدد. ومن ثم، فإننا ننظر أيضا إلى مشروع، القرار الحالي من هذه الزاوية.

ختاما أقول إننا، مع ذلك، مقتنعون بأن التأكيد على حياد تركمانستان يبـــــرر تأييدنا ويستحقه. وبالتالي، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن يكون بوسع الدول الأعضاء الأخرى أيضا أن تؤيد مشروع القرار هذا، وأن تنضم إلى توافق الآراء بشأنه.

السيد مارشيك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطنا علما مع الاهتمام الشديد بقرار تركمانستان بأن تعتمد مركز الحياد الدائم. ونعتقد أن هذا القرار يعبر عن رغبـــــة تركمانستان في أن تضطلع بدور نشط وإيجابي فـــــي الحفاظ على علاقات الصداقة وحسن الجوار مع جميع البلدان، وأن تسهم في تعزيز السلام والأمن في منطقتها وفي العالم أجمع.

نرحب بالقرار الذي اتخذته تركمانستان، ونؤيد مشروع القرار A/C.1/50/L.9. ونأمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

السيد فولسكي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد بلدي يتكلم للمرة الأولى اليوم، وأود بالتالي أن أهنئ رئيس اللجنة وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم.

إن جورجيا، إذ تتكلم تأييدا لمشروع القرار A/C.1/50/L.9 المتعلق بحياد تركمانستان الدائم، والذي شاركت في تقديمه، لتود مرة أخرى أن تعلم المجتمع الدولي بموقفها المتمثل في التأييد الشامل لمبدأ سيادة الدولة. وحكومة جورجيا تؤمن بأن التأييد الشامل لمشروع القرار هو تأييد للتقدم وللتطلع إلى إحلال السلام والأمن في المنطقة.

وبالنظر إلى إرث المواجهة الثقيل الذي آل إلى حكومة تركمانستان نرى أن القرار الذي اتخذته تلك الحكومة حدث من الأحداث البازرة. ونود أن نهنئ عليه شعب تركمانستان الصديق. وحكومة جمهورية جورجيا، إذ تقوم بذلك، تأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد عثمان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شارك وفد أفغانستان في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.9 المتعلق بحياد تركمانستان الدائم. وأود أن أكرر التأكيد على اقتناعي بأن حياد تركمانستان الدائم سيعزز السلام والأمن في المنطقة، وأدعو جميع الوفود إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، مما يقربنا خطوة أخرى من إرساء السلام والأمن في تلك المنطقة وكذلك في سائر مناطق العالم.

السيد إيتماتوف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر قيرغيزستان أن تؤيد وأن تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بحياد تركمانستان الدائم (A/C.1/50/L.9). إننا نحترم الخيار الذي فضلته تركمانستان المجاورة الصديقة، ونعتبر إعلان حيادها استمرارا منطقيا للسياسة الداخلية والخارجية البناءة التي تنتهجها منذ حصولها على الاستقلال.

وغني عن البيان أن هذه الخطوة تتسم بمسؤولية تاريخية كبرى بالنسبة لمستقبل تركمانستان ذاته وبالنسبة للمستقبل الجغرافي - السياسي لمنطقة آسيا الوسطى برمتها. ففي حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وجدت دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا نفسها تواجه تحديات خطيرة تتعلق بالاستقرار والأمن الإقليميين، والحاجة إلى أن تتولى تلك الدول بمفردها إيجاد الاستجابات الملائمة لهذه التحديات ووضع أشكال جديدة للتعاون الإقليمي. وبلوغا لهذه الغاية اقترحت قيرغيزستان، على سبيل المثال، إنشاء المؤتمر الدائم المعني بالتنمية المستدامة في آسيا الوسطى، وطرحت فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وتعمل كازاخستان لتنظيم عقد مؤتمر معني بتدابير بناء الثقة والأمن في آسيا. وعقدت أوزبكستان هذا العام أول حلقة دراسية بشأن الأمن والتعاون في آسيا. ونرى أن مبادرة تركمانستان إسهام هام في الجهود المبذولة لصياغة نماذج وآليات لصون الأمن والتعاون في المنطقة بأسرها.

والاعتراف بحياد تركمانستان الدائم سيكون بمثابة تأييد ملموس من جانب المجتمع الدولي لهذه الجهود، وسييسر من صياغة وتنفيذ آليات محددة لتحقيق مركز الحياد هذا. ووفد بلدي يعرب عن أمله في أن تولي اللجنة الأولى مشروع القرار هذا نظرا إيجابيا، وأن تعتمده بتوافق الآراء.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يحبذ دوما الإبرام المبكر لمعاهدة دولية عالمية وفعالة ويمكن التحقق منها للحظر الشامل للتجارب النووية. وكنا نأمل في أن يتسنى إبرام هذه المعاهدة هذا العام بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو ما اقترحه رئيس روسيا في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ويؤسفنا أنه لم يتسن تحقيق هذا الهدف. وفي ضوء هذا، نؤيد توصية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح بالانتهاء من المفاوضات

"في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى عام ١٩٩٦". (A/50/27، الفقرة ٢٣ (١٢ هـ))

وإننا نعلق أهمية كبيرة على الرغبة التي أعرب عنها مقدمو مشروع القرار A/C.1/50/L.8 في أن يعتمد بتوافق الآراء. وذلك هو هدفنا أيضا. وفي الواقع،

وبعكس القرارين السابقين ٤٨/٧٠ و٤٩/٧٠، فإذا لم يعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع - ونأمل بأن يكون الأخير المتعلق بموضوع المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - فإن ذلك من شأنه أن يبعث بإشارة غير مرغوب فيها أبدا إلى المفاوضات في جنيف بل حتى يمكن تفسيرها على أنها تكشف عن تدهور في تأييد المجتمع الدولي لإبرام مبكر وسريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا لعلى اقتناع بأننا بحاجة لأن نفعل كل شيء ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء هذا العام.

وفي هذا الصدد، أرجو من الرئيس أن يبذل كل الجهود اللازمة ويجري أية مشاورات ضرورية لضمان توافق الآراء بشأن مشروع القرار الهام هذا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أسأل سفير الاتحاد الروسي فيما إذا كان يخاطبني - فأنا أمارس مهام الرئاسة في غياب الرئيس فقط - أم أنه توجه بكلامه إلى المتكلم الذي عرض مشروع القرار؟

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إنني أخاطب الرئيس. ولي ملء الثقة بالرئيس، وبكم السيد نائب الرئيس.

السيد سيتاولا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي، بوصفه من مقدمي مشروع القرار، يتكلم مؤيدا مشروع القرار A/C.1/50/L.31، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ". ونيبال، بوصفها البلد المضيف للمركز الإقليمي، تقدر بالغ التقدير الدور الذي يضطلع به المركز في تنفيذ الأنشطة المفيدة بهدف تشجيع الحوار الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية وبناء الثقة، وكذلك تعزيز نزع السلاح والأمن من خلال تنظيم الاجتماعات الإقليمية المعروفة بـ "عملية كاتمندو". ونظرا للدور البالغ الأهمية الذي ما فتئ المركز يضطلع به منذ إنشائه، فلا مفر من توسيع أنشطته وتعزيزها لضمان استمراره بحماس أكبر في نشر المعلومات المتعلقة بنزع السلاح والسلام والدبلوماسية الوقائية والتنمية.

ومن هذا المنظور، فإن مشروع القرار الحالي ما كان يمكن أن يأتي في وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت. فمشروع القرار يشير في فقرات الديباجة إلى الاتجاهات التي اتخذتها فترة ما بعد الحرب الباردة، التي ركزت على مهمة المركز الإقليمي في مساعدة الدول الأعضاء في معالجتها للشواغل الأمنية الجديدة ومسائل نزع السلاح التي تبرز في المنطقة. كما يسلّم بضرورة متابعة المركز الإقليمي لمهامه الجديدة والموسعة بفعالية. وفي فقرات المنطوق، تثني الجمعية العامة على العمل الهام الذي اضطلع به مركز كاتمندو في مجال الاهتمام بالسلم ونزع السلاح في المنطقة وتؤكد مجددا تأييدها القوي لاستمرار تشغيل المركز وتعضيده.

ويشتمل مشروع القرار كذلك على نداء موجه إلى الدول الأعضاء، وخصوصا تلك التي تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، لتقديم تبرعات من أجل تعزيز برنامج أنشطة مركز كاتمندو وتنفيذه. وبما أن المركز يعمل في خدمة مصالح السلم ونزع السلاح في المنطقة، ويسهم ذلك في تحقيق هدف نزع السلاح العالمي، فإن من الأهمية بمكان أن يحظى بأوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء التي تقع في المنطقة وتلك التي تقع خارجها. ومن نافلة القول إن التأييد الواسع من الدول الأعضاء سيعمل على إعادة تعبئة طاقة المركز لكي يشارك بنشاط في تعزيز الأهداف التي بدأت "عملية كاتمندو" السير فيها. وبالتالي تأمل نيبال أملا مخلصا بأن يعتمد مشروع القرار دون تصويت كما كان الحال في الماضي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا كي يعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.11.

السيد أوليسانموكون (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.11، والمعنون "برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح" بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديمه وهي الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، ألمانيا، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بيرو، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، رومانيا، السنغال، السويد، الصين، فييت نام، الكاميرون، كوبا، كينيا، منغوليا، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا،

الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، وبطبيعة الحال بلدي نيجيريا.

عندما عرض الأمين العام تقريره المعنون "أبعاد جديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، استرعى انتباهنا إلى الحاجة إلى إدراك أن نزع السلاح شكّل جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية المبذولة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وأن الحلول للمسائل السياسية والاقتصادية غالبا ما كانت مرتبطة بتدابير نزع السلاح. ولذا فقد أوصى بعولمة عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بحيث تشارك جميع الدول في عملية نزع السلاح، وتعطي مضمونا عمليا لنواياها المعلنة.

وفي وقت أقرب أشار وكيل الأمين العام، في البيان الذي ألقاه بالنيابة عن الأمين العام أمام اللجنة الأولى، إلى أنه بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال تحديد أسلحة التدمير الشامل، كانت هناك حاجة إلى المزيد من العمل الجاد من أجل منع الانتشار في مجال الأسلحة التقليدية. فالمجتمع الدولي يواجه اليوم اندلاع الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، ولم تسلم أية منطقة من التجارب الدموية والمأساوية للحرب. واستخدمت موارد المنظمة حتى حدودها القصوى مما أوضح بجلاء الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة.

وبالتالي فإن الدول كبيرها وصغيرها احتضنت المبدأ الأساسي المتمثل في الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة. واليوم، معروض على اللجنة الأولى مشاريع قرارات كثيرة تتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي وبناء الثقة. لقد أدرك المجتمع الدولي أهمية نزع السلاح وتحديد الأسلحة على المستويات الإقليمية باعتبار ذلك عنصرا ضروريا مكملا للعملية العالمية.

ولا يزال العالم بحاجة إلى قدر أكبر من الدراية الفنية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة والمجالات الأخرى ذات الصلة بالأمن. وما فتئ برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح يستجيب لهذه الحاجة ويتمثل ذلك في عدد الزملاء الذين قام بتدريبهم وسيواصل تدريبهم. لقد راعى البرنامج التحديات الراهنة لفترة ما بعد الحرب الباردة في منهاجه الدراسي، الذي يتضمن الآن دورات دراسية في ميدان تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي وترتيبات نزع السلاح، والانفتاح والشفافية، وحسم الصراع، وعدم الانتشار والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وبالتالي، فإن استمرار هذا البرنامج لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد.

ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى الأمين العام ومركز شؤون نزع السلاح على دعمهما المتواصل للبرنامج.

ومشروع القرار المعروض على اللجنة في الوثيقة A/C.1/50/L.11 يماثل أساسا مشاريع القرارات التي عُرضت في الأعوام الماضية في هذا الشأن. ففي فقرات الديباجة يلاحَظ مع الارتياح أن البرنامج قد وفر التدريب لعدد من الموظفين العموميين المختارين من جميع المناطق الجغرافية الممثلة في منظومة الأمم المتحدة، وأن عددا كبيرا من الموظفين العموميين في البلدان النامية اكتسب الدراية الفنية من خلال برنامج التدريب.

وفي فقرات المنطوق يعيد تأكيد المقررات ذات الصلة بالبرنامج، والواردة في المرفق الرابع من وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة، ويعرب عن التقدير لحكومات الدول الأعضاء التي دعت الحاصلين على الزمالات في عام ١٩٩٥ إلى دراسة أنشطة مختارة في ميدان نزع السلاح، مما أسهم في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.

وتأييد جميع الدول الأعضاء مطلوب لتمكين برنامج التدريب من مواصلة تحقيق هدفه العام وهو توفير الخبرة في مجالي نزع السلاح والأمن للموظفين العموميين من البلدان النامية في ميدان نزع السلاح. ويأمل مقدمو مشروع القرار هذا في أن يُعتمد دون تصويت كما حدث في السنوات السابقة.

وأود، وأنا أتكلم الآن، إن أدلي ببضع ملاحظات على بعض مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة والتي انضمت نيجيريا الى مقدمي بعض منها. ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ زيادة عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.8، المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، والذي يحظى الآن بعدد لم يسبق له مثيل من المؤيدين، بما فيهم أولئك الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن

ضمان وقف جميع التجارب النووية. وفي هذه المرحلة من عملية التفاوض تقوم الحاجة الى الإرادة السياسية للتعجيل بخطى هذه العملية. كما أن الإبرام الناجح للحظر الشامل في الوقت المناسب سيكون مصدر تنشيط لهذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الفريد.

وفي هذا الصدد، تود نيجيريا أن يتسنى الإسراع باتخاذ قرار يأذن ببدء المشاركة الثامنة للدول الجدد الـ ٢٣ التي سمح لها من حيث المبدأ أن تنضم الى المحفل التفاوضي، وبشأن إعادة النظر في جدول أعمال المؤتمر لتضمينه بنودا جديدة. ومن ثم فإننا سنؤيد مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/C.1/50/L.4 و A/C.1/50/L.21.

وأود الآن أن انتقل الى القرار A/C.1/50/L.22 المعنون "حظر إبقاء النفايات المشعة". ونيجيريا يسعدها أن تلاحظ أن القرار المتعلق بهذا الموضوع اتخذ في السنوات القليلة الماضية بتوافق الآراء، مما يدل على الاعتراف بأهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان الافريقية والبلدان النامية الأخرى التي لا تملك القدرة على الكشف عن هذه النفايات، ناهيك عن التعامل مع الحالة التي قد تنتج عن وجودها. ومعاهدة بليندابا التي ستعتمد أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، أخذت هذه الحقيقة في الحسبان، حيث أن إحدى موادها تغطي مسألة حظر إلقاء النفايات النووية في افريقيا.

كما نرحب بالتقدم الجاري إحرازه بشأن هذه المسألة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يجري فيها الإعداد لمشروع اتفاقية بشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة. ومن المأمول فيه أن تكون هذه الاتفاقية، بعد استكمالها، أوسع نطاقا وتطبيقا من الصكوك الحالية المتعلقة بالنفايات النووية والمشعة والتكسينية والخطرة. وبالتالي يحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.22 في هذه الدورة أيضا دون تصويت.

وبالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.24 المتعلق بمراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح في افريقيا وفي أماكن أخرى، يحزن وفد بلدي أن يعلم بتصريح الأمين العام عن احتمال إغلاق المراكز الثلاثة لعدم توفر الأموال، وعن النية في إدارة عملياتها من نيويورك. فقد كان هذا هو الحال في السنوات الأخيرة بالنسبة للمركز القائم في افريقيا، وكانت النتيجة انخفاضا حادا في الأنشطة التي تنظمها الأمم المتحدة في تلك المنطقة. وكنا نأمل في أن يصحح هذا الوضع، وما من شك في أننا نشعر بخيبة الأمل إزاء التطور الأخير.

وبينما نتفهم أسباب هذا القرار، نود في الظروف الحالية أن نناشد الدول الأعضاء أن تتبرع بالأموال لهذه المراكز. ذلك أنه في وقت ينظر فيه المجتمع الدولي الى بناء الثقة وتحديد الأسلحة على الصعيد الاقليمي باعتبارهما عاملا لا غنى عنه للسلام والأمن، أصبحت المراكز الاقليمية التي هي أكثر الآليات فعالية لتعزيزهما تكتسب مزيدا من الأهمية. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الاقليمية الرئيسية، على إيجاد سبيل لكي تستأنف المراكز بجدية أنشطتها الحيوية في المستقبل القريب.

أخيرا، أود أن أتكلم عن مشروع القرار A/C.1/50/L.23، المعنون "النص النهائي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا (معاهدة بليندابا)"، الذي عرضه ممثل جمهورية جنوب افريقيا. وأود أن أكرر الإعراب عن رأي الوفد النيجيري في أن المنطقة الافريقية الخالية من الأسلحة النووية ستساعد في تعزيز أمن الدول في منطقتنا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن ثم، يدعو وفد بلدي الى اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المخصصة للمحيط الهندي.

السيد دي سيلفا (سري لانكا)، رئيس اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، الوارد في الوثيقة A/50/29. وقد طلب مني أيضا أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.27 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" الذي قدمته كولومبيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أيضا أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

بعد اعتماد إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) في عام ١٩٧١، وبناء على مبادرة للسيدة سيريمافو بندرانيكا، رئيسة وزراء سري لانكا، تم إنشاء لجنة مخصصة للمحيط الهندي. ومنذئذ، ما فتئت الأمم المتحدة تشترك بنشاط في جهود دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية، والمستخدمين البحريين الرئيسيين والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي. وسعيا الى تحقيق هذا الهدف عقدت دول المحيط الهندي، الساحلية والخلفية، اجتماعا هاما في تموز/يوليه ١٩٧٩، أدى الى توسيع عضوية اللجنة المخصصة وإيضاح بعض المفاهيم الاقليمية الخاصة بالمنطقة.

لقد تبلور مفهوم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم في ذروة الحرب الباردة، والتناحر الذي صاحبها بين الدول العظمى، والذي كان واضحا كل الوضوح في المحيط الهندي آنذاك، وكان مناخ التوتر هذا في العلاقات الدولية، في جملة أمور، سببا في منع اللجنة المخصصة من إحراز التقدم المنشود في تحقيق أهدافها.

ومن دواعي سرور الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي أن التناحر بين الدول العظمى أصبح الآن، على ما نأمل، في ذمة التاريخ، وكذلك الحرب الباردة التي كانت تكتم أنفاس العالم بأسره. وهذه التغيرات الإيجابية ومناخ الثقة والتعاون الآخذ في التبلور على الصعيد الدولي، كان لهما أثر رئيسي على عمل اللجنة المخصصة. ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، بقرارها ٨٢/٤٩، رحبت بهذه التطورات الايجابية ورأت فيها فرصا مواتية لمواصلة التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة المحيط الهندي.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك اهتماما متجددا في منطقة المحيط الهندي، لا فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية والأمنية وحدها بل أيضا فيما يتعلق بالجوانب غير العسكرية للأمن والتنمية الاقتصادية. وقد انعكس هذا في الاجتماعات التي عقدت في غراند باي بموريشيوس وبيرث باستراليا هذا العام. وكان المرمى الأساسي لهذه الاجتماعات يركز على التعاون، وبالذات في الميدان الاقتصادي فيما بين البلدان المطلة على المحيط الهندي. وسري لانكا، في الوقت الذي تؤيد فيه هذه المبادرات الجديدة، تتمسك بثبات برأيها في أن اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لا تزال تمثل الوسيلة الأساسية والأعرض قاعدة لاتخاذ تدابير عملية لكفالة ظروف السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن هذا الرأي يشاركه فيه أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. ومن هنا يأتي تأييدهم لمشروع القرار الحالي، وتقديمه باعتباره نصا لحركة عدم الانحياز.

وخلال عام ١٩٩٥ قمت، بوصفي رئيس اللجنة المخصصة وعملا بقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩، بإجراء مشاورات مع السلطات المعنية في عواصم فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتقييماتي بشأن هذه المشاورات يتضمنها تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي - الوثيقة A/50/29 - وهي لا تحتاج إلى توضيح. وفي الوقت ذاته فإن اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، خلال جلساتها هذا العام، أحاطت علما بالمبادرات التي اتخذتها بلدان من المنطقة لتعزيز التعاون، وخاصة التعاون الاقتصادي، في منطقة المحيط الهندي والإسهام المحتمل لهذه المبادرات في تحقيق الأهداف العامة لمنطقة السلم. كما أعربت اللجنة المخصصة عن اقتناعها بأن اشتراك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين في أعمال اللجنة هام ومن شأنه أن يساعد على تقدم الحوار ذي النفع المتبادل والبحث المفيد لتحسين ظروف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

كما رجت اللجنة المخصصة رئيسها الاستمرار في حواره بشأن عمل اللجنة مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وسائر المستخدمين البحريين الرئيسيين. ورأت اللجنة المخصصة، كما يشير تقريرها، أن الأمر يتطلب جهودا أكبر ووقتا أطول لإجراء مناقشة مركزة على التدابير العملية لضمان ظروف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. ولهذا الغرض، تعتزم اللجنة المخصصة عقد اجتماع في العام المقبل لتمكيني من تقديم تقرير عن التقدم المحرز في الحوار والمشاورات في هذا الصدد.

عاد الرئيس إلى تولي الرئاسة.

هذه القرارات التي اتخذتها اللجنة المخصصة يتضمنها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.27، وترغب بلدان عدم الانحياز في أن

يعتمد هذا المشروع بأوسع تأييد ممكن. لذلك أوصي بأن توافق عليه اللجنة.

وختاما، نيابة عن اللجنة المخصصة، أود الإعراب عن امتناننا العميق للسيد سوهراب خيرادي، المستشار الخاص للجنة المخصصة، وللسيد تيمور الاسانيا، أمين اللجنة المخصصة، على ما قدماه للجنة من مشورة قيمة ودعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.33.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.33 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

قد يعلم الأعضاء أن اللجنة الأولى ما فتئت منذ ما يزيد عن عقد منشغلة بموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخلال تلك الفترة، تولت مصر وفنزويلا وسري لانكا على التوالي مسؤولية عرض مشاريع القرارات لكي تنظر اللجنة فيها.

وفي هذه اللجنة وفي مؤتمر نزع السلاح تم الإعراب عن آراء مفادها أنه لا يوجد سباق تسلح حاليا، إذا صح القول، في الفضاء الخارجي. لذلك يزعم أنه لا يوجد ما يدعو إلى الاستمرار في اتخاذ قرار من هذا النوع. وحتى إذا سلمنا بأنه لا يوجد حاليا سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن هذا في حد ذاته لا يشكل ضمانا بعدم حدوث تطورات في المستقبل.

وهناك عامل هام آخر ألا وهو أن المجتمع الدولي يجب ألا يكتفي بتركيز اهتمامه فقط على الحالات بعد أن تكون قد طرأت عليها تطورات تضر بالأمن الدولي. إن مقدمي مشروع القرار هذا يؤمنون بالقول المأثور بأن "الوقاية خير من العلاج". لذلك ينبغي أن نستفيد من الحالة السياسية الدولية الحالية المؤاتية وذلك بالتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، تأسف سري لانكا لعدم قيام مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ بإنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وليس سرا أن اللجنة المخصصة وقعت ضحية الجدال حول عمل مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي حال دون إعادة إنشائها. ومشروع القرار الحالي يلاحظ هذا التطور في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، وفي الفقرة ٦ من المنطوق طلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٦ وأن ينظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي عام ١٩٩٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٤/٤٩، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأغلبية ١٧٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت. ومقدمو مشروع القرار الحالي يحدوهم وطيد الأمل في أن يعتمد بنفس الكيفية، وبذلك نرسل رسالة قوية بأن المجتمع الدولي يهمه أن يرى تحقيق التقدم في هذه المسألة.

وأخيرا، نيابة عن وفود اثيوبيا، واندونيسيا، وأوكرانيا، والبرازيل، وبوليفيا، والجزائر، وجزر مارشال، وجمهورية إيران الإسلامية، والسودان، والصين، ومصر، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهي الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار الحالي، ونيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن سروري لعرض مشروع القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وعن الأمل في أن تعتمده اللجنة الأولى والجمعية العامة بأوسع أغلبية ممكنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.43.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار المعنون "تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان"، الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.43 والمقدم من اسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وايطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان، وبلدي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ووفقا لمشروع القرار تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستمر في التماس آراء الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة البلقان، وكذلك آراء المنظمات الدولية والهيئات المختصة بالأمم المتحدة، بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة والتدابير والأنشطة الوقائية الرامية إلى خلق منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠؛ وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين آخذا في اعتباره جملة أمور بينها الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء.

وفي مشروع القرار تحث الجمعية العامة المنظمات الدولية ذات الصلة وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة على تقديم آرائها بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام. والمقصود هنا أولا هو منظمات مثل مجلس أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وسائر هيئات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة في منطقة البلقان. وتكتسي الإسهامات والمدخلات المنتظرة من الأمين العام والاتحاد الأوروبي أهمية خاصة.

ويؤكد مشروع القرار على أن المشاركة الوثيقة لدول البلقان في ترتيبات التعاون في القارة الأوروبية ستؤثر تأثيرا مؤاتيا في الحالة السياسية والاقتصادية في المنطقة وكذلك في علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان.

وفي بياناتي السابقة، أكدت على أن أهم مسعى لدول البلقان - الآن وفي المستقبل، وبالنسبة لجميع الدول الأوروبية - هو إضفاء الطابع الأوروبي على البلقان وليس زيادة بلقنتها. وبطبيعة الحال، فإن هذه القضية الهامة من الناحية السياسية ومن نواح أخرى لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون المتبادل فيما بين دول البلقان في جميع الميادين، وهذا هو السبب في التأكيد على هذه النقطة في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار.

وغني عن القول إن جميع الجهود التي تجري حاليا ينبغي أن تكون موجهة نحو وقف الحرب في البوسنة والهرسك، ونحو التوصل إلى حل سلمي للصراع. لهذا السبب، ترحب الجمعية العامة في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا من أجل تحقيق تسوية سياسية عامة للصراع، وتحث في الفقرة ٦ من المنطوق على تطبيع العلاقات بين دول منطقة البلقان.

إن تاريخ منطقة البلقان يتصف بأوجه عدم اليقين والمشاكل والصراعات وما إلى ذلك. ويشار إلى المنطقة دائما بأنها برميل بارود. ويتعين علينا أن نغير ذلك، والسبيل الوحيد إلى هذا هو جعل البلقان قضية أوروبية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الصادق لجميع الوفود التي قدمت مشروع قرارنا. واسمحوا لي بأن أنوه بالتعاون الإيجابي الخالص الذي أبداه وفد اليونان. ووفد اسبانيا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويحدوني الأمل في أن ينال مشروع قرارنا موافقة اللجنة، وفي أن يعتمد دون تصويت.

السيد ستويان (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلق على مشروع القرار A/C.1/50/L.11 الذي عرضه ممثل نيجيريا.

إن برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح ينبغي أن يفهم اليوم وفقا لروح عصرنا - روح التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل. وهذا هام جدا لأن العصر الجديد لمفاوضات منع السلاح يتطلب، في جملة أمور، مثلما تم التعهد به في مؤتمر التعهد لبرنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح، تثقيف

"جيل جديد من دبلوماسيي نزع السلاح".

ولبرنامج زمالات نزع السلاح دور هام يضطلع به في تثقيف المشاركين فيه، وفي توفير مصدر مستقل للمعلومات الموزونة والحقيقية التي تراعي مجموعة واسعة من الآراء، وتوفر بهذه الطريقة مناقشة موضوعية بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح والأمن.

وعلى الرغم من أن البرنامج لا يعنى مباشرة بمسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فهو برأي وفد بلدي أحد أنشطة الأمم المتحدة التي تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمانا يكفل تدريب الاختصاصيين في الميدان. وحقيقة أن ثمة

عددا لا بأس به من الموظفين الحكوميين من بلدان مختلفة - ومعظمهم يشغلون مناصب مسؤولة كل في بلده في ميدان شؤون نزع السلاح - قد تلقوا التدريب فعلا في ظل البرنامج، لدليل على فائدته وأهميته.

والآن، ومع زوال المواجهة العقائدية، أصبحت المفاوضات في ميدان نزع السلاح أكثر نشاطا من ذي قبل، الأمر الذي يتطلب وجود عدد أكبر من المفاوضين.

إن جميع هذه النقاط تظهر دور البرنامج في تعزيز قدرات البلدان فيما يتعلق بالمداولات والمفاوضات الجارية في مجال نزع السلاح.

ورومانيا إحدى الدول التي استفادت قبل سنوات قليلة من التسهيلات المعروضة. وأود مرة أخرى أن أشكر البلدان المساهمة في هذا البرنامج الذي مكن شباب رومانيا من التخصص.

إن رومانيا إحدى الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار، وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى تأييده، مثلما حصل في الأعوام الماضية.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي هو أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/50/L.9 المعني بحياد تركمانستان الدائم.

وفيما يتعلق بمسألة تعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلا عن السلام والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، نود أن نؤكد على أهمية المبادرة التي اتخذتها حكومة تركمانستان في أن تصبح دائمة الحياد.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أنه ينبغي اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، ونطلب إلى جميع الدول أن توجه جهودها نحو ذلك الغرض.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن آرائنا بشأن عدة مشاريع قرارات تم تقديمها و/أو عرضها، وهي التي ستبت اللجنة فيها خلال الجلسات القليلة المقبلة.

أولا، إن باكستان إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.1/50/L.9 بشأن إعلان حياد تركمانستان الدائم. ونحن نرحب بإجراء تركمانستان هذا ونؤيده، ويحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويرحب وفد بلدي أيضا بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.21، والمعنون "توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح"، الذي قامت جنوب أفريقيا بعرضه. وسيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار هذا. ويحدونا الأمل في أن يعتمد بالاجماع، وفي أن ينفذه مؤتمر نزع السلاح بالإجماع.

ونرحب ترحيبا حارا باعتماد معاهدة بليندابا بشأن إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويسرنا سرورا بالغا أن نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.23.

ويرى وفد بلدي أن أحد أهم مشاريع القرارات التي عرضت على اللجنة هذا العام هو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.46، "نزع السلاح النووي"، الذي عرضه وفد ميانمار بتأييد من عدد كبير من بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى. وهذا الإجراء المقترح ينبثق من قرار اجتماع القمة الذي عقدته بلدان عدم الانحياز في قرطاجنة، والذي أوصى بتقديم مشروع قرار في هذه الدورة للجمعية العامة يدعو إلى البدء بإجراء مفاوضات لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح وذلك في أوائل عام ١٩٩٦.

وتطلب الجمعية العامة في الفقرة ٤ من مشروع القرار إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بخفض الخطر النووي خفضا تدريجيا وبتنفيذ برنامج مرحلي لتخفيض الأسلحة النووية تخفيضا تدريجيا كبيرا ومتوازنا. وتطلب في الفقرة ٥ إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي كي تبدأ المفاوضات في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، بغرض التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

ووفد بلدي يأمل أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار هذا، الذي يعكس قرار مؤتمر رؤساء دول بلدان عدم الانحياز في قرطاجنة أكبر عدد ممكن من بلدان عدم الانحياز وأن تعتمده الجمعية العامة بأكبر أغلبية ساحقة ممكنة حتى تبعث هذه الجمعية برسالة قوية إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وإلى العالم بأننا لا نرضى العيش في عالم مقسم بين الذين يملكون

أسلحـــــة نووية والذين يحظر عليهم امتلاك هذه الأسلحة. إننا ملتزمون جميعا بهدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية ونعتقد أن مشروع القرار الوارد في A/C.1/50/L.46 يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز هذه العملية، التي نأمل أن تبدأ في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أوائل ١٩٩٦.

وعلى نفس المنوال، نرى أن مشروع القرار المتعلق بنزع السلاح النووي، الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.17 يتناول في الواقع اقتراحات أهميتها هامشية وسطحية بالنسبة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. ولذلك لن يتمكن وفد بلدي من تأييد مشروع القرار هذا.

وبالمثل، نؤمن بأن مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.7 يتبنى نهجا جزئيا تمييزيا لتعزيز السلم والأمن في أجزاء مختلفة من العالم. فأجزاء شتى من العالم يتزعزع استقرارها في الوقت الحالي نتيجة الاتجار بالأسلحة وتكديس الأسلحة، سواء بطريقة مشروعة أو غيـــر مشروعة، وسواء كانت أسلحة كبيرة مثل الطائرات والصواريخ والدبابات، أو أسلحة صغيرة. ولذلك فإن محاولة تقسيم عملية نزع السلاح بطريقة مصطنعة ستزيد، في رأينا، من عدم الاستقرار، بدلا من تعزيز الأمن، وبخاصة أمن الدول الصغيرة. وعلى أية حال، اقترحنا على مقدمي مشروع القرار بأن من الضروري، في المقام الأول، الحصول على وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن مسألة الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وبعد تلقي وجهات النظر هذه يمكن للجمعية عندئذ فقط أن تحدد المسائل التي نحتاج إلى اتخاذ إجراء آخر بشأنها. ويأمل وفد بلدي أن يقدم تعديلات على مشروع القرار هذا مع عدد من البلدان الأخرى.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.48، المتعلق بالعلم والتكنولوجيا، نص هام يؤكد العديد من المبادئ الهامة التي ينبغي أن تعتمد لتعزيز النقل الدولي للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية. ومن ناحية أخرى نجد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.13 معيب بشكل كبير من مختلف الجوانب ويمكن أن يؤدي إلى تفسيرات من شأنها أن تعزز الأنظمة والقيود الانفرادية التي تفرضها بعض الدول، بشكل أساسي ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية. ولذلك نود أن نقترح على مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.13 بعض التغييرات لتأكيد حق الدول المشروع في الحصول على التكنولوجيا، وتأكيد أن أية معايير يجري اعتمادها يجب أن تكون غير تمييزية ومتفاوض بشأنها بشكل متعدد الأطراف ومقبولة عالميا.

أمـــــا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.15 المتعلق بمسألة المواد الانشطارية فإن مقدمته الرئيسية، كندا صاغته بعناية، ونحن نقدر الأفكار التي وضعت في صياغة هذا النص. إلا أننا يجب أن نسترعي الانتباه إلى أن بعض الفقرات، وبخاصة في ديباجة مشروع القرار، تحتوي على بعض الأحكام التي تتجه إلى تعزيز الرأي بأن المعاهدة المقترحة المتعلقة بالمواد الانشطارية تطبق فقط لفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا وأنها لن تغطي المخزونات. والموقف المعروف جيدا لوفد بلدي ولعدد من الوفود، بما في ذلك الوفود الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، هو أن المعاهدة إذا أريد لها أن تسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فينبغي أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية وأن تقضي أيضا بالتخفيض التدريجي والقضاء فـــي آخر الأمر على مخزونات المواد الانشطارية التي تحتفظ دول حائزة للأسلحة النووية ودول أخرى بمستويات كبيرة مختلفة منها.

ولذلك اقترحنا على مقدمي مشروع القرار هذه التغييرات الطفيفة لضمان ألا تضر أحكام مشروع القرار بوجهات نظر الطرف الآخر بشأن هذه الحجة المتعلقة بالإنتاج في المستقبل والمخزونات. ولذلك نأمل أن يجد مقدمو مشروع القرار من الممكن قبول اقتراحاتنا المعقولة، التي لا تمس مواقفهم بشأن هذا الموضوع. وفي حالة عدم قبول هذا، سيضطر وفد بلدي إلى النظر في تقديم تعديلات لضمان موقفنا فيما يتعلق بنطاق معاهدة المواد الانشطارية.

السيد دمبنسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك وفد بلدي الوفود الأخرى في الترحيب بنية ورغبة تركمانستان في أن تصبح دولة محايدة بشكل دائم. وهذه الخطوة السياسية من جانب حكومة تركمانستان تستحق، في رأينا، تأييد وتشجيع المجتمع الدولي الكاملين. وبولندا، شأنها شأن متكلمين كثيرين آخرين، تستحسن مشروع القرار A/C.1/50/L.9، وتؤيد الدعوة إلى الموافقة عليه بتوافق الآراء.

السيد ياركا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أدلي ببعض الملاحظات ردا على بعض التعقيبات التي ذكرت في الجلسة الـ ١٤ حول مشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية. فبعد الاستماع إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة في تلك الجلسة دفاعا عن التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في جنوب المحيط الهادئ، أجد نفسي مضطرا إلى الإدلاء ببعض الملاحظلات حـــول مشروع القرار A/C.1/50/L.3، بشأن التجارب النووية.

ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أسجل تأييد وفد بلدي الكامل للملاحظات التوضيحية التي أدلى بها ممثلا استراليا والمكسيك في الجلسة الـ ١٤، اللذان وضعا بعض الآراء والمفاهيم المضللة التي أبداها ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة في إطارها الواضح.

لقد وجد وفدي أن من الصعب عليه أن يقبل تلك التعقيبات - ولا سيما تعقيبات وفد المملكة المتحدة - فـــي الوقت الذي أعربت فيه بلدان جنوب المحيط الهـــادئ، وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي، عن مباركتهـــم وتقديرهم للدور القيادي الذي اتخذته الحكومة البريطانية فـــي وقفها المؤقت الانفرادي للتجارب النووية.

وأود أن أبلغ اللجنة بأن العديد من بلدان جنوب المحيط الهادئ، ومن بينها بابوا غينيا الجديدة، ستطرح في الاجتماع الحالـــي لرؤســـاء حكومات الكمنولث مسألة التجارب النووية هذه لمناقشتها على مستوى رؤساء الحكومات. وقد وصف كل من ممثل فرنسا وممثل المملكة المتحدة في بيانيهما بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.3، البيانات السابقة التي أدلى بها مقدمو مشروع القرار ومؤيدوه بأنهـــا انعكاسات للانفعالات وخطب عاطفية جدلية تتضمن تشويهات ومعلومات غير صحيحة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالبيان الذي أدلى به وفدي ذلك الصباح - وهنا أقول بأنني أعرب أيضا عن مشاعر الوفود الأخرى التي أدلت ببيانات - فإننا اعتبرنا بياناتنا بيانات واقعية صحيحة تعبر بصورة صادقة عن الرأي العام العالمي الراهن المناهض للتجارب النووية، سواء في المحيط الهادئ أو في أي مكان آخر.

هل يمكن أن ننكر أن هةناك صرخة عالمية أو مطالبة بالوقف الفوري للتجارب النووية؟ وهل يعتبر ما يحدث في جنوب المحيط الهادئ غير "صحيح"؟ أم علينا أن نفترض أنه يمكن أن يحدث يوما ما في المستقبل؟ وإذا كان ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة يعتقدان أن هذه الحقائق مشوهة وليست صحيحة، فما هي الحقائق والشواهد الأخرى التي يطلبانها؟

إننا نتمسك بموقفنا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدت خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بالحفاظ على الثقة التي علـّقها المجتمع الدولي على نظام عدم الانتشار، والعمل على بذل جهود إضافية لتعزيز السعي العالمي إلى سلم وأمن دائمين.

إن التجارب التي تجريها فرنسا والصين على الأسلحة النووية تهتك بالثقة التي علـّقناها جميعا على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن الحجة التي أدلى بها ممثل فرنسا بأن من حق فرنسا أن تجري تجارب نووية حجة واهية. وهنا أود أن أكرر وجهة نظر بلادي بأن هذه التجارب تمثل الآن خطوة تراجعية في ظل المناخ الدولي الراهن، لأننا نؤمن بأن هذا العمل لا يؤدي إلا إلى إدامة الخطر على السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، وصف ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة بعض بياناتنا بأنها انفعالية وقالا إنها تتضمن عبارات عاطفية جدلية. لقد اعتقدت أن كل إنسان من حقه أن يبدي، في المقام المناسب، قدرا من الأحاسيس على اختلاف أنواعها، وينطبق ذلك بصورة أكبر عندما تتعرض حياته وبيئته للخطر نتيجة لأعمال ليست من صنعه. إن العواطف سمة الحياة، وإذا كان ممثلا فرنســـا والمملكة المتحدة يودان القول بأنهما لا تخالجهما أية عواطف، فلا بد أن يكونا نوعا فريدا وغريبا للغاية من البشر.

وعلاوة علـــى ذلك، إذا رغبت فرنسا في إجراء تجارب نووية، فإننا نتمسك بقولنا بأنها ينبغي أن تجريها وسط فرنسا لا في منطقتنا. فليس من حق فرنسا على الإطلاق أن تهدد حياة منطقتنا وبيئتها.

لقد وصف الممثل الدائم لجزر مارشال، لدى الإدلاء ببيانه صباح يوم الثلاثاء تأييدا لمشروع القرار

A/C.1/50/L.3، خبرة حزينة ومثيرة للمشاعر، تعين فيها على شعبه أن يعاني من آثار التجارب النووية التي أجريت على مدى سنوات عديدة. وربما ينبغي للممثلين أن يذوقوا مرارة التجربة المريعة هذه، لأنهم لـــــن يعرفوا معنى أن يكون المرء قد لحق به الأذى شخصيا من تلك التجارب النووية إلا بعد أن يذوق مرارة تلك التجربة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به السفير ستار، سفير استراليا لشؤون نزع السلاح، نود أن نسجل رسميا أن العلماء الاستراليين الذين أشار إليهم الوفد الفرنسي لم يقولوا إن التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا آمنة للناس وللبيئة على السواء. بل إنهم قالوا بصورة واضحة إنه نظرا لعدم التمكن من الوصول إلى المعلومات المناسبـــة والكافية، فليس في مقدورهم التأكد من حجم الضرر الذي قد يلحق بأرواح الناس وبالبيئة.

وأخيرا، نود أن نكرر نداءنا للمجتمع الدولي بتأييد مشروع القرار الذي نعتقد أنه سيؤدي إلى النهوض بالسلم والرخاء وتعزيزهما في جميع أرجاء العالم.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتمتع جمهورية إيران الإسلامية بعلاقات ودية مع حكومة تركمانستان وشعبها، وإن تركمانستان وإيـــران، الواقعتين في منطقة هامة، ملتزمتان بالنهوض بالسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبيرة على المبادرة التي اتخذتها مؤخرا حكومـــــة تركمانستان بتقديم مشروع القـــــرار A/C.1/50/L.9، المعنون "حياد تركمانستان الدائم". وبوصفنا أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا فإننا نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء وأن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعدم وجود متكلمين آخرين، أود أن أدلي بالبيان التالي:

لعل الممثلين يتذكرون أنني ذكرت في اجتماعنا التنظيمي غير الرسمي أنه سيجـــري إعداد ورقة تتضمن قائمة بمشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جميع مشاريع القرارات فـــي إطار ١١ مجموعة مختلفة، وذلك للنظر والبت فيها. ويجري حاليا تعميم هذا النص على اللجنة.

وقد وضع أعضاء المكتب هذه المجموعات، كما يدرك الأعضاء جيدا، على أساس النمط الذي تطور بمرور السنوات الماضية. وقد راعى أعضاء مكتب اللجنة، في عملية تجميع مشاريع القرارات المختلفة، أفضل معيار منطقي وعملي ممكن، وبذلوا كل جهد ممكن لتجميعها حسب مواضيعها مع مراعاة النهج الموضوعي المعتمد بالنسبة لبنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

وأود أن أؤكد على أن هذا المسعى ينبغي ألا يُعطي أي مغزى سوى الرغبة في تسهيل أعمال اللجنة والتعجيل بها لضمان الاستخدام الأكثر فعالية وكفاية للوقت ولموارد المؤتمرات المتاحة لها خلال هذه المرحلة من عملها.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني للبت في مشاريع القرارات، فإنني أنوي، وعلى أساس الممارسة السابقة، أن أنتقل قدر الإمكان من مجموعة إلى أخرى بالتتابع بعد الانتهاء من البت في كل مجموعة. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أنه سيجري الاحتفاظ بدرجة مستصوبة من المرونة حتى نضمن الاستخدام الأكثر فعالية للوقت وخدمات المؤتمرات المتوفرة لتلك المرحلة من مراحل عمل اللجنة.

كما أود أن أقول إنني سأعيّن بالتحديد، وحيثما أمكن، الأيام التي ستناقش فيها أية مجموعة بعينها، وسأقوم بإبلاغ اللجنة وفقا لذلك.

والإجراء الذي سيُتبع خلال مرحلة اتخاذ القرار بشأن كل مجموعة بعينها سيكون على النحو التالي: أولا، يتاح للوفود تقديم أية عروض، أو بيانات، غير تلك التي يدلى بها تعليلا للتصويت أو القرار، والتي تراها ضرورية بالنسبة لمشاريع القرارات الواردة أو المدرجة في المجموعة.

ومن ثم، فإن الوفود التي ترغب في تعليل موقفها أو تصويتها بالنسبة لأي من مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة أو بالنسبة للمجموعة كلها قبل اتخاذ القرار سيكون بإمكانها أن تفعل ذلك. وبعد أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات الواردة في

مجموعة معينة، ستتاح الفرصة للوفود التي ترغب في تعليل موقفها أو تصويتها بعد البت.

وإنني أحث الوفود أن تدلي، إذا أمكن، ببيان واحد بشأن مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة، سواء كان ذلك تعليلا لموقفها أو لتصويتها. وهذا بالتأكيد سيمكّن الرئاسة من إدارة مداولات اللجنة بطريقة منهجية وبكفاءة.

وأتساءل ما إذا كانت الوفود قد وجدت متسعا من الوقت لإلقاء نظرة على الوثيقة. وإذا كان الأمر كذلك، هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقبل الورقة التي أعدها أعضاء مكتب اللجنة وأنها توافق على برنامج العمل والإجراء اللذين أوجزتُهما لتوي؟ إذا لم أسمع اعتراضا، فسيتقرر الأمر على هذا النحو.

أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد ياماموتو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب توضيحا بشأن المجموعة ١١ التي تتضمن مشروع القرار A/C.1/50/L.7. لقد طلب وفد بلدي بصورة غير رسمية إدراج مشروع القرار A/C.1/50/L.7 في المجموعة ٣ بناء على فهمنا بأنه لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد اتخاذ القرار سأعطي الكلمة لأمين اللجنة ليدلي ببيان بشأن المجموعات، وتحديدا المجموعة ١١.

إذا لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على الإجراء الذي أوجزتُه لتوي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليدلي ببيان.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما قلتم، سيدي، سيقتصر بياني هذا في هذه المرحلة على مسألة الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية و/أو البيانات المالية التي قد تكون مطلوبة عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وأود أن أبيّن أنه لئن كان قد تم بذل كل جهد ممكن لتقديم صورة دقيقة قدر الإمكان بالنسبة للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، فيجب ألا يغيب عن الأذهان مع ذلك أنه عندما أعدت الإدارات المختصة بالأمانة العامة هذا، بالتشاور مع مكتب اللجنة وموافقته، فإن ذلك تم خلال فترة زمنية قصيرة جدا، وخصوصا نظرا إلى أن الأجل النهائي لتقديم مشاريع القرارات جرى تمديده. وفي هذا الصدد، قد يتذكر الأعضاء أنني قلت في مناسبة سابقة إننا قد نلاقي بعض الصعوبات بسبب تمديد الأجل النهائي. وهذا مثال واحد بدأنا نشعر فيه بوطأة "الضغط" إذا جاز لي قول ذلك.

لقد بُذلت جميع الجهود بغية النظر في مشاريع القرارات من أجل التأكد فيما إذا كان سيترتب على أي مشروع قرار أو مقرر بعينه أية آثار في الميزانية البرنامجية، أو ما إذا كان يتطلب ما نطلق عليه البيان المالي من جانب أمين اللجنة الأولى.

وأود أن أبين أنه نظرا إلى ضيق الوقت، الذي أشرت إليه، فلا يزال من الضروري لمختلف الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة، بما فيها شعبة الميزانية، أن تنظر في كل مشروع قرار تم تقديمه نظرة دقيقة للتأكد مما إذا كانت تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية أم لا.

ومن ناحية أخرى، بالرغم من أننا قمنا بتجميع عدد من مشاريع القرارات في إطار المجموعة ١١ بوصفها "مشاريع قرارات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية"، فإنني يجب أن أؤكد على حقيقة أن الأمانة العامة تجري المزيد من الدراسة لهذا الموضوع، وأن بعض التعديلات قد تكون ضرورية. وبعدئذ سنمضي وفقا لذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بيان الأمين يوضح عددا من المسائل. وعندما تكون الآثار المترتبة على الميزانية جاهزة، فإن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١١ سوف توضع في المجموعات المناسبة.

والاقتراح الذي أقدمه الآن يتمثل في أن اللجنة ستنتقل إلى مرحلة البت في جميع مشاريع القرارات

المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وسوف يتم النظر في مشاريع القرارات التالية غدا، الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر: في المجموعة ١ - مشاريع القرارات A/C.1/50/L.5، A/C.1/50/L.6، A/C.1/50/L.32، و A/C.1/50/L.47. فإذا لم تكن هناك أية تعليقات بشأن المجموعة ١، سأنتقل إلى المجموعة ٢.

في المجموعة ٢ تقترح الرئاسة البت في مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/C.1/50/L.1/Rev.1، و A/C.1/50/L.22. هل هناك أية تعقيبات بشأن المجموعة ٢؟ أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتذر لعودتي إلى المجموعة ١، ولكن الأمور تسير بسرعة إلى حد ما. وقد ذكرتم، سيدي الرئيس، أن اللجنة ستبت في مشروع القرار A/C.1/50/L.6 صباح الغد. ومشروع القرار هذا بالذات يتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكنت قد فهمت أن مشروع القرار A/C.1/50/L.10 المقدم في إطار البند ٦٦ من جدول الأعمال، والذي يتناول أيضا إنشاء مثل هذه المنطقة في جزء آخر من العالم، يمكن كذلك طرحه للتصويت؛ وذلك لسببين، الأول أنه أصبح، بشكل تقليدي، قرار توافق آراء، حيث أنه يحظى بتأييد اللجنة منذ عام ١٩٧٤، ويحظى بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠ وحتى يومنا هذا. وثانيا، مشروع قرا هذا العام مطابق للقرار الذي قدم في العام الماضي. وآمل بالتالي أن يتسنى طرح مشروع القرار A/C.1/50/L.10 للتصويت غدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ ممثل مصر بأن الرئاسة تلقت من بعض الوفود طلبا محددا بإرجاء التصويت على مشروع القرار هذا بالذات إلى الأسبوع المقبل. ونحن نجامل الوفود التي تقدمت بهذا الطلب.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم أسمعكم بوضوح، سيدي الرئيس، هل ذكرتم "بعض الوفود" بالجمع؟ أرجوكم أن توضحوا ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعم، قد يكون الأمر متعلقا بوفد واحد أو ببضعة وفود. هل من تعقيبات أخرى؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فهل لنا أن ننتقل إلى المجموعة ٣، حيث تقترح الرئاسة البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.34. فهل توجد تعقيبات على المجموعة ٣؟ وما لم تكن هناك تعقيبات، فهل لنا أن ننتقل إلى المجموعة ٤. وفي إطار هذه المجموعة ستبت اللجنة في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.38 و A/C.1/50/L.40. فهل من تعقيبات؟ أعطي الكلمة لممثل إيران.

السيد مُرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتذر لأنني أعود ثانية إلى المجموعة ٣، إلى مشروع القرار A/C.1/50/L.34. هل من الممكن أن نرجئ البت في مشروع القرار ذاك إلى الأسبوع القادم لأن بعض الوفود ما زالت تبحثه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالطبع إذا كان وفد إيران يتقدم بهذا الطلب، فإن الرئاسة، بالتأكيد، ستنزل عند رغبة ذلك الوفد. وفي هذه الحالة سترجئ اللجنة البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.34 إلى الأسبوع القادم.

وننتقل الآن إلى المجموعة ٦ التي لا تتضمن سوى مشروع قرار واحد، هو A/C.1/50/L.33. فهل هناك أية تعقيبات؟

هل لنا أن ننتقل الآن إلى المجموعة ٧. وتقترح الرئاسة البت في مشاريع القرارات A/C.1/50/L.4 و A/C.1/50/L.21 و A/C.1/50/L.28. فهل هناك أية تعقيبات؟ وإن لم تكن هناك تعقيبات فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح.

ولننتقل الآن إلى المجموعة ٨. وتقترح الرئاسة البت في مشاريع القرارات A/C.1/50/L.2 و A/C.1/50/L.11 و A/C.1/50/L.16 و A/C.1/50/L.26 و A/C.1/50/L.27. فهل من تعقيبات على المجموعة ٨؟ لا أرى ذلك. اتفقنا إذن على هذا.

ولننتقل الآن إلى المجموعة ١٠. وتقترح الرئاسة البت في مشاريع القرارات A/C.1/50/L.9 و A/C.1/50/L.30 وA/C.1/50/L.36/Rev.1،وA/C.1/50/L.43. فهل توجد أية تعقيبات على المجموعة ١٠؟ أعطي الكلمة لممثل أيرلندا.

السيد أوروورك (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، لو سمحتم لي، أن أعود إلى المجموعة ٧ التي

اقترحتم بشأنها أن نبت في مشروع القرار A/C.1/50/L.21، المعنون "توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح". حينما عرض ممثل جنوب أفريقيا هذا النص، أقترح إضافة فقرة جديدة إلى المنطوق، هي الفقرة ٧. ونحن لم نر هذا النص الجديد حتى الآن، ولذا نتساءل عما إذا كان معدا للبت فيه غدا. وأقترح أن نؤجل البت فيه إلى أن نرى النص المنقح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا لكي يوضح هذه النقطة.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): التعديل الذي يشير إليه ممثل أيرلندا سلم إلى الأمانة العامة عصر اليوم مشفوعا بطلب بإصدار تنقيح أول لمشروع القرار. وإذا فضّل ممثل أيرلندا الانتظار إلى حين نشر النص المنقح، فيمكننا، بكل ترحاب، أن نؤجل البت في مشروع القرار إلى أوائل الأسبوع القادم. ولن يكون ذلك أمرا صعبا، فذلك التعديل، كما اتفق عليه مع ممثل أيرلندا، وكما جاء في بياننا بالأمس، قدم للأمانة العامة هذا الصباح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الحالة، وبما أن الوثيقة لن تصدر إلا غدا، فسيكون من الحكمة أن نؤجل البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.21/Rev.1 إلى الأسبوع القادم.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أتكلم لحظة عن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.30. حسبما فهمت، ما زالت المشاورات جارية بشأنه، وسيكون هناك على الأرجح نص منقح لمشروع القرار، أي A/C.1/50/L.30/Rev.1. وفي هذا الصدد، هل يمكن للجنة أن ترجئ البت في مشروع المقرر ذاك؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بطبيعة الحال إذا كانت المشاورات بشأن مشروع المقرر A/C.1/50/L.30 لا تزال جارية، فسنؤجل البت فيه حتى الأسبوع القادم.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ونحن نفضل أيضا البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.43 في الأسبوع القادم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وهو كذلك.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أجرينا مشاورات مع زملائنا وأصدقائنا في الأمانة العامة بشأن مشروع قرارنا A/C.1/50/L.10. في المجموعة ١، وأعلم أنكم، سيدي، ترغبون في اختتام هذه الجلسة بيد أننا نود أيضا أن نختتمها خاتمة إيجابية.

أفهم أن مشروع القرار A/C.1/50/L.10 مشروع متميز. وأعني بـ "متميز" أنه لا توجد له صلة، في رأينا، بأية بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة الأولى. وكما سبق أن شرحت فإنه قرار ما برحت اللجنة الأولى تتخذه منذ عام ١٩٨٠. وحسب معلوماتي إننا لم نتلق حتى الآن أي طلب بإجراء تعديلات على مشروع القرار A/C.1/50/L.10. ونحن لا نجري الآن مشاورات مع أي وفد بعينه لأننا استنفدنا كل المشاورات مع كل الأطراف المعنية التي وافقت على نص مشروع القرار بصيغته الحالية.

وإذا كان وفد معيَّن أو قلة من الوفود ترغب في تأجيل البت في المشروع، عندئذ نود أن نستمع إلى طلب تأجيل البت منها. لكن فيما يعنينا، لما كنا سنبت غدا في موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، نود أن نجد مشروع قرارنا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط معروضا أيضا على هذه اللجنة للنظر فيه غدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إذا قمت بالنداء على كل وفد لأسأله لماذا يرى من الضروري تأجيل البت في مشروع قرار بعينه أعتقد أننا لن نتمكن من الانتهاء من عملنا بعد ظهر اليوم.

لقد فوتحت بطلب محدد بتأجيل البت في مشروع القرار هذا حتى الأسبوع القادم. وأدرك أنه لا تجري حاليا مشاورات بشأن مشروع القرار، بيد أنني أفهم أن بعض الوفود قد ترغب في تلقي تعليمات من عواصمها بشأن مشروع القرار هذا على وجه الخصوص. وعلى هذا الأساس، لا أرى أن هناك ما يدعو إلى عدم تأجيل البت في مشروع القرار هذا حتى الأسبوع القادم. وأرجو من ممثل مصر الإحاطة والالتزام بهذا.

السيد كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/50/L.9 في المجموعة ١٠، يود وفدي تأجيل البت فيه حتى يتم الانتهاء من النظر في المسائل القانونية التي ينطوي عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بناء على ذلك، يؤجل النظر في مشروع القرار A/C.1/50/L.9 حتى الأسبوع القادم.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد تناولتم معظم شواغلي إلا واحدا. إذ اقترحت أن نبت في مشروع القرار هذا غدا، إذا كان لدى مجموعة من الوفود أو وفد واحد رأي مغاير، فربما ينبغي أن نلجأ إلى النظام الداخلي للجنة الأولى. وفي تلك الحالة، ينبغي أن يكون هناك اقتراح إجرائي وفقا للنظام الداخلي الذي أشرت إليه. هذه هي النقطة المتبقية التي أود أن يتم تناولها.

السيدة غوسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بموضوع آخر: أفترض من كلامكم الموجز، سيدي الرئيس، أنكم لا تعتزمون تناول أي مشروع من مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١١. لذلك أود الإدلاء بتوضيح بسيط.

وضعتم بوضوح الطريقة التي ستقومون بها بعملكم غدا. قلتم أنكم تشجعوننا على الإدلاء ببيان واحد عن كل مجموعة. وبودنا أن نلتزم بتعليماتكم. لكن حيث أنكم وهيئة مكتبكم، ونحن نثق بكما كل الثقة، انتقيتم بعض مشاريع القرارات من خارج المجموعات، قد يحدث أن تدلي الوفود بأكثر من بيان.

أقول هذا لمجرد مساعدتكم على الانتهاء من هذا، ليس لأننا نريد أن ندلي ببيانات إضافية لكن لأن هذا قد يكون لازما لأنكم انتقيتم بعض مشاريع القرارات من مجموعة. ولا أعرف على وجه التحديد على أي أساس تم هذا لكننا على استعداد للالتزام برأيكم ورأي المكتب. لكن هذا سيعني أن يدلي بعضنا بأكثر من بيان بالنسبة لكل مجموعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما نتكلم عن المجموعات، أود من الوفود أن تدلي ببياناتها أو تعليلات تصويتها قبل التصويت وبعده - مرة واحدة ما أمكن - على مجموعة معيَّنة وعلى مشاريع القرارات التي نوقشت بصفة محددة ضمن المجموعة. وبطبيعة الحال إذا رغبت الوفود في الإدلاء بأكثر من بيان وتعيَّن عليها القيام بذلك فيمكنها أن تفعل ذلك. لكن حرصا على الوقت وحتى نمضي على نحو أسرع بأعمالنا انتهى المكتب إلى هذا الإجراء.

وفيما يتصل بالمجموعة ١١ فإن هذه مسائل لها أو قد تكون لها آثار مالية بصورة محددة. وبعد أن تحدد وتوضح الآثار المالية، سيتم نقل مشاريع القرارات من تلك المجموعة إلى المجموعات المناسبة. وسيتم البت في مشاريع القرارات هذه في وقت مناسب.

السيد إتوكيت (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ملاحظتي المحددة تتعلق بالمجموعة ١١. ويحيط وفد بلدي علما بالبيان الذي أدليتم به، سيدي، فيما يتعلق بمعالجة مشروع القرار في المجموعة ١١. ونحيط علما أيضا بالبيان الذي أدلت به الأمانة العامة فيما يتعلق بهذه المجموعة.

ويود وفد بلدي أن يناشد في هذه المرحلة الأمانة العامة أن تبين على الأقل، وفي أقرب وقت ممكن من الأسبوع المقبل، الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على بعض أو معظم مشاريع القرارات هذه. ويعلق وفد بلدي، على نحو يمكن فهمه، أهمية كبرى على العديد من مشاريع القرارات هذه ويود أن تبت اللجنة فيها في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل أوغندا، وتعمل الأمانة العامة ما في وسعها من أجل توفير جميع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طرح وفد مصر عليكم، سيدي، سؤالا، ونحن بانتظار ردكم عليه. وبما إننا لم نتلق ردكم حتى الآن، اسمحوا لي بأن ألفت انتباهكم الى ما يلي:

لقد عممتم ورقة تتضمن برنامجكم المقترح، ووافقنا على الاقتراحات التي تتضمنها. واقترحتم أيضا - وسأتناول الصفحة الأولى فقط من تلك الورقة

- أن يتم التصويت غدا على مشاريع القرارات A/C.1/50/L.5، و A/C.1/50/L.6، و A/C.1/50/L.23. أما مشروعا القرارين A/C.1/50/L.5 و A/C.1/50/L.6 فيعنيان بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق المكتظة بالسكان، ومشروع القرار A/C.1/50/L.23 يُعنى - وهذا ليس تفسيرا - بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة غير مأهولة بالسكان. ومشروع القرار A/C.1/50/L.10 يُعنى، حسبما نعلم، بالموضوع نفسه، ألا وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية دون إيلاء اعتبار لوجودها في منطقة مكتظة أو غير مكتظة بالسكان.

ونعتقد بأنه يوجد قدر كبير من المنطق والحكمة في طرح مشاريع القرارات الأربعة هذه للتصويت غدا. وإذا تكلمنا عن مجموعات، لا أرى تفسيرا لمجموعة أوضح من ذلك التفسير: أربعة مشاريع قرارات تعنى بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وإذا كانت مجموعة من البلدان تعتقد بأن من المهم إرجاء التصويت، حينئذ نود أن يتمثل ذلك في عمل إجرائي غدا، عندما يُطرح مشروع القرار A/C.1/50/L.10 للتصويت. وفي تلك اللحظة، نود أن نستمع الى مجموعة معينة أو وفد واحد يطلب إرجاء التصويت. وإنني أقول ذلك وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. لهذا السبب، أكرر، نصرّ على عرض مشروع القرار A/C.1/50/L.10 على هذه اللجنة غدا للنظر فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أسأل ما هي المادة المحددة التي يشير ممثل مصر إليها؟

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أجيب عن السؤال بسؤال. على أية مادة ترتكزون في الإرجاء؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني على استعداد للرد على ذلك، إذا وجدت طلبات من قِبَل وفود لإرجاء مشاريع قرارات معينة هي ليست على استعداد للبت فيها، فإنني مستعد لإرجائها أيا كان مشروع القرار، وإنني لا أفرد أي مشروع قرار في هذا المعنى.

لدينا مجموعات، وضمن المجموعات لدينا بنود مختلفة، ومواضيع مختلفة ومسائل مختلفة. ولا أعتقد بأن ربط مشروع قرار بآخر أمر منطقي، على الرغم من أن ما يقوله ممثل مصر منطقي أيضا. ولكن توجد أمور عديدة غير منطقية في عالمنا المنطقي - غير المنطقي.

ويحدوني الأمل في أن يوافق ممثل مصر على اقتراحي. ولقد تلقيت طلبا محددا من قِبَل وفد أو وفود لإرجاء البت في مشروع القرار هذا الى الأسبوع المقبل، ولا أريد أن أغير رأيي في هذا الشأن لأنني أعامل كل وفد بذاته على قدم المساواة. وآمل في أن يكون في إمكان وفد مصر قبول ذلك.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس من عادة وفد مصر على الاطلاق - وهو الوفد الذي ترأس هذه اللجنة سابقا وشغل منصب مقرر هذه اللجنة عدة مرات - أن يعترض على المكتب. فهذا ما لا نقصده بتاتا. ولقد عملت شخصيا في هذه اللجنة ست دورات للجمعية العامة، وحالفني الحظ أن أتيت الى هنا كل عام طوال الأعوام الأربعة الماضية.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول إنه على ضوء ما قلته توا، فإننا لا ننظر على الاطلاق الى هذه المجموعات باعتبارها مجموعات. ولو كانت مجموعات حقيقية، لكان ينبغي حينئذ طرح A/C.1/50/L.10 للتصويت غدا. وإذ أقول ذلك، اسمحوا لي بأن أكرر إننا لن نعترض على رئيس هذه اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على تفهمه. إن هذه الدورة هي الدورة الثالثة والعشرون التي أعمل فيها وأنا أيضا أعمل في هذه اللجنة طيلة سنوات عديدة. وكنت كذلك مقررا لهذه اللجنة في عام ١٩٨٣.

أعطي الكلمة لمقرر اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اطمئنوا الى أن كلامي هذا هو بالتأكيد ليس بيانا يتعلق بالنظام الداخلي. ولكنني أود بكثير من الجد أن أبلغ اللجنة بأن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشاريع القرارات التالية:

A/C.1/50/Rev.1: **الأردن**؛

A/C.1/50/L.3: **ترينيداد وتوباغو وكوستاريكا**؛

A/C.1/50/L.7: **كوستاريكا**؛

A/C.1/50/L.8: **السنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس**؛

A/C.1/50/L.9: **الجمهورية التشيكية**؛

A/C.1/50/L.13: **إكوادور**؛

A/C.1/50/L.16: **الأردن وجنوب أفريقيا**؛

A/C.1/50/L.24: **بنغلاديش وترينيداد وتوباغو**؛

A/C.1/50/L.29: **بليز**؛

A/C.1/50/L.34: **الأردن**؛

A/C.1/50/L.35: **كازاخستان**؛

A/C.1/50/L.36: **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**؛

A/C.1/50/L.38 و A/C.1/50/L.40: **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**؛

A/C.1/50/L.42: **كازاخستان وموناكو**؛

A/C.1/50/L.43: **بلغاريا**؛

A/C.1/50/L.45: **موناكو وموريشيوس والسنغال**.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠